مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي وفكره

تَصْدُرُ عَنْ

الأمانَة العامَّة للعَتَبة الْحُسَيْنيَّة الْمُقَدَّسَة

مُؤسَّسة عُلوم نَهج البَلاغَة

مُجازَةٌ من وِزارَةِ التَّعْليمِ العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السّنة الثانية- العدد الثالث

رَجَب/١٤٣٨هـ- نِيسَان/ ٢٠١٧م

أنموذجٌ لِعِلَاجِ الخَلَلِ فِي التَّوَازُنِ الاِقْتِصَادِيِّ العَامِّ

فِي ضَوْءِ عَهْدِ الإِمَامِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَلَامُ) لِمَالِكٍ الأشترِ

أ. د. سعد خضير عباس الرهيمي

كلية القانون

جامعة بابل

Model for Treating the Defect in General Economic Equilibrium Under Imam Ali's Ruling Later Assigned to Malik Al-Ashtar (may Allah be pleased with him)

Prof. Dr. Saad K. Abbas Al-Rehami

College of Law

University of Babylon

ملخص البحث

يُمثل عهد إمام المتقين أمير المؤمنين علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) موسوعةً فكريةً ومنظومةً قيميةً متكاملةً على جميع المستويات المعرفية.

ومن هنا فقد انطلق هذا البحث من فرضياتٍ أساسية تمحورت حول التأثير الإيجابي المباشر لتطبيق السياسات الإقتصادية (المصحِّحَة) لعلاج الخلل في التوازن الإقتصادي العام. حيث توجهت الفرضية الأولى نحو استخلاص برنامج الإصلاح الإقتصادي من العهد المبارك. بينما استكملت الفرضية الثانية إظهار الاستشراف المستقبلي للنموذج، وقدرته على الاستمرار والمرونة العالية وعدم الجمود. بالإضافة إلى استيعابه للمستحدثات التي تنبثق أمام الأمة في تطورها، ومعالجته للمشاكل التي تفرزها التطورات في الظواهر الإقتصادية للمجتمعات المختلفة.

وتضمن البحث عدة مباحث. حيث تناول المبحث الأول الحقيقة والأساس لشخصية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) القيادية، ودورها في إدارة الصراع إزاء فلسفة تطبيق الفكر الإسلامي. بينما عرض المبحث الثاني مفهوم الإقتصاد عند الإمام (عليه السلام). أما المبحث الثالث فقد نهض بتحليل فكرة (الموازين الاعدل) باعتبارها أساس أنموذج التوازن الاقتصادي العام. أما المبحث الرابع فتناول مدى إمكانية تطبيق الأنموذج المستنتج في إصلاح الخلل في التوازن الإقتصادي العام. أما المبحث الخامس فقد اهتم بدراسة أثر التفعيل المبكر لمنطقة الفراغ التشريعي، التي تُعد ضروريةً جدًا لمعالجة المُستجدات المُعقدة لاسيّما في المجال الإقتصادي في عصرنا الحالي. وأخيراً كان المبحث السادس اختباراً تطبيقياً للأنموذج المستنتج في عملية الاصلاح الاقتصادي المنشودة للعراق.

وخَلُصَ البحث إلى جملة من الاستنتاجات، التي يمكن الإفادة منها في معالجة الكثير من القضايا الشائكة المُعاصرة، ويأتي في مقدمتها اكتشاف أسس لنموذج مرن للتوازن الإقتصادي العام. حيث يمكن أن يكون بديلاً للنماذج التي اقترحت وتم تطبيقها، ولم تنجح حتى الآن في تفادي الأزمات أو الاختلالات الإقتصادية.

Abstract

The phenomenon of economic disequilibrium is a timeless problem. Despite the difference in form, it matches in the contents and results. When the Imam Ali (pbuh) became the Khalifa of Muslims, he inherited faulty economic and social policies from the predecessors. His pact to Malik Al-Ashtar (may Allah be pleased with him) was a comprehensive constitution. It contained provisions governing the life of the people. This pact also included integrated policies for all aspects of life, especially the economic field. The pact emphasized on the necessity to respect principles of Islam in dealing with all the negative phenomena. Generalizing the pact was a significant program for all states and all generations. Moreover, the pact focused on the importance of selecting qualified and experienced individuals who are competent for decision making in state institutions.

The research reached a number of results, which can be used to address many of the contemporary difficult issues. It concluded in the discovery of a model with basics for general economic equilibrium. This model can substitute the previously proposed models that have been practically unsuccessful in preventing crises or economic imbalances.

المقدمة

يُعد عهد أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) بمثابة الكشّاف للثوابت الإسلامية.

فقد حدد الإمام علي (عليه السلام) فيه كيفية التطبيق السليم للشريعة و تحقيق العدل بين أفراد الرعية في تلك المرحلة. كذلك أراد أن يكون خارطة طريق لجميع الولاة و القادة في المراحل اللاحقة. حيث يُعتبر هذا العهد بمثابة السقف الذي يمنع كل من تسول له نفسه (من مقربي السلطة) من أن ينقل أو يذكر فقط ما كان يوافق فقهاء السلطة أو لا يعارض آراءهم ممّا لا دخل له في شؤون حكمهم[1].

لقد أولى الإمام علي (عليه السلام) في هذا العهد عناية كبيرة بكل ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكي يرتقي بالمستوى الإنساني إلى أقصى مداه. و كان من ضمن اهتماماته الأساسية موضوع علم الاقتصاد باعتباره العلم الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية للأمة.

توصلنا من خلال هذا البحث الى اكتشاف نموذج مرن للتوازن الاقتصادي العام. إذ استدللنا على وجوده في هذا العهد المبارك من الوصف الدقيق للظواهر الاقتصادية التي جاءت فيه. حيث لم يتم وصفها فحسب، بل رُسمت فيه خطط لسياسات اقتصادية ملائمة لكيفية التصدي لها. وكذلك وجّه الانظار لمعالجتها جذريا وبما يتناسب مع الظروف في كل مرحلة زمنية تمر فيها المجتمعات الانسانية.

لذا جاء اختيارنا لهذا المشروع البحثي الذي وسمناه (أنموذج لعلاج الخلل في التوازن الإقتصادي العام في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى عامله مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

ومن الجدير بالذكر، إنه بالرغم من خلو العهد المبارك من الغموض في نصوصه، ولكن كان الوصول الى دلالاته ومعناه المحدد، يتطلب من الباحث سبر أعماق لغته العربية وقواعدها بدقة فضلا عن تنوع أهدافه التي يجب إدراكها بشكل عميق. حيث لم نستطع بدون ذلك اكتشاف وجود هذا النموذج فيه.

أسباب أختيار البحث

لقد كان سبب اختيارنا لهذا البحث هو إيماننا العميق بوجود مذهب اقتصادي إسلامي متكامل. يمكن

الاستنارة به في حل كثير من المشاكل الاقتصادية التي تمثل تحديات حقيقية ومتلازمة مع الأوضاع المعاصرة.
فبالرغم مما جاد به الفكر الانساني من النماذج والنظريات الكثيرة التي ابتكرت حتى الآن، لم يتسنَّ التخلص من الاختلالات المستديمة في المنظومات الاقتصادية الراهنة. وهذا ما دفعنا الى المساهمة في هذا البحث.
حيث سنتناول فيه كيفية معالجة الخلل الاقتصادي الذي يحدث في التوازن العام من خلال محاولتنا استنطاق عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

هدف البحث

لقد كان استهدافنا لهذا البحث من أجل الوصول إلى استخلاص النتائج من عهد أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) التي من شأنها حل كثير من الاشكالات المعاصرة لاسيما في المجال الاقتصادي موضوع بحثنا الرئيس. حيث تعاني الامم من اختلالات هيكلية دائمية في بناها الاقتصادية تتسبب في إفرازات اجتماعية خانقة. وقد أدت هذه الحالة الى حدوث ركود اقتصادي يأخذ اتجاهات خطيرة في أحيان كثيرة. حيث تسببت في انخفاض المستوى العام للاستثمار وضعف دائم في القطاعات المنتجة وارتفاع في المستوى العام للأسعار. ولأجل ذلك فقد حاولنا البحث في هذا العهد المبارك واستنطاقه بما يُفضي إلى توسيع آفاق البحث العلمي التطبيقي لاسيما في هذا الجزء الحيوي المتعلق بالتوازن العام في الاقتصاد الوطني.
وكذلك من أجل وضع الحلول الناجعة للكثير من التحديات التي تعيق الاستقرار الاقتصادي وتعرقل عملية التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية في أية منظومة اقتصادية لاسيما فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي المعاصر.

فرضيات البحث

لقد توجه هذا البحث لإثبات الفرضيات الاساسية الاتية:
الفرضية الأولى: إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ورد في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه) احتوى على اسس (لنموذج مرن للتوازن الاقتصادي العام).
ويمكن إشتقاق فرضيتين جزئيتين من الفرضية الاولى وهما:
الفرضية المشتقة الأولى: ان هناك

تأثيراً أيجابياً مباشراً لتطبيق هذا النموذج في علاج الخلل في التوازن الاقتصادي العام (عملية إعادة التوازن الاقتصادي العام). ولأية منظومة اقتصادية.

الفرضية المشتقة الثانية: ان هناك علاقة مباشرة بين وجود ذوي الكفايات والخبرات العلمية العالية والمؤمنة في مراكز القرارات وبين إمكانية تطبيق هذا النموذج لصنع القرارات التي من شأنها إحداث تغيير جوهري في الظواهر الاقتصادية من أجل معالجة الخلل في التوازن الاقتصادي العام.

الفرضية الثانية: إنّ هذا النموذج ذو استشراف مستقبلي مستمر، و ذو مرونة عالية وغير جامد. ويتمكن من استيعاب المستحدثات التي تنبثق أمام الأمة في تطورها ومعالجة المشاكل التي تفرزها التطورات في الظواهر الاقتصادية للمجتمعات المختلفة.

أولا: الحقيقة والأساس

إنّ الأبعاد الأصيلة لأيّة منظومة قيمية، لا تؤتي ثمارها إلا بوجود قيادات ذات كفاية قادرة على إرسائها على أرض الواقع. لقد فشلت إيديولوجيات كثيرة في فلسفة التطبيق اما غياب القيادة المناسبة، أو لعدم الإدراك الحقيقي لهذه القيادات للمفاهيم العميقة لهذه الإيديولوجيات، أو قد تكون هذه الاخيرة مجرد أفكار سطحية عقيمة.

إنّ المنظومة القيمية في الفكر الإسلامي عميقة جداً، مما تطلبت وجود قيادات حقيقية و أصيلة قادرة على فهم جوهره الحقيقي.

فقد كان الرسول الكريم محمّد (صلى الله عليه وآله) الشخصية القيادية الرسالية التي تجلت فيها جميع صفات القيادة. فلابد بعد انقضاء حياته الشريفة (صلى الله عليه وآله) ان تتصدى لقيادة الأمة شخصية تحمل جميع صفات قيادته الرسالية، لكي تتمكّن من إدارة عملية الصراع والأزمات. وكذلك معالجة الانتكاسات التي تمثل تحديات للأمة في معترك الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن ظهور شخصية الإمام علي (عليه السلام) لم يكن محض صدفة، إنّما مهدت لظهوره مرحلة سابقة نضج فيها ونما فكرياً وروحياً[٢]. فكان قائداً رسالياً يمثل الإسلام واهدافه[٣]. حيث تصدى بعد ذلك لمسؤولية عظيمة ذات أبعاد ستراتيجية ليس

للمرحلة التي عاصرها فحسب بل لجميع المراحل اللاحقة. فقد انتقلت المسؤولية في كل مرحلة من مراحل التأريخ الى خلفائه من أئمة الهدى (عليهم السلام) الذين جمعتهم وحدة الهدف بالرغم من تنوع أدوارهم[٤]. لقد عاش الإمام علي (عليه السلام) في فترة كان فيها الصراع في أقصاه وبشكل مستمر بين الحق والباطل والعدل والظلم. وعندما أصبح خليفة للمسلمين ظهرت أمامه مباشرة تحديات خطيرة. حيث كان أبرزها تلك المشاكل التي استحكمت في المجتمع. وكان من أبرزها الاساءة الى أموال المسلمين والتقصير في أدارة الدولة. حيث أحاطت بالوضع السياسي وأثرت سلبا في الحالة الاقتصادية تماما. وكان أشد أنواع الصراع مع أصحاب المصالح والإمتيازات غير المشروعة بكل ما يضج به من تناقضات الربا، والاحتكار، والاستغلال والتوزيع غير العادل للثروات. وكذلك أخذ الولاة الأموال من بيت المال[٥]. فأصبح موضوع تغيير الولاة ووضع برنامج أقتصادي متكامل وشامل يجسد جوهر العقيدة الاسلامية وقابلٍ للتطبيق ويُستلم مباشرة مِن قِبَل مَن سينتخبهم للولاية أمراً لا مناص منه. فكان عهدُه (عليه السلام) الى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

ثانيا: مفهوم الاقتصاد عند الإمام علي (عليه السلام)

لقد كان الخزين المعرفي لدى الامام (عليه السلام) غزيرًا جدًا وعلى كافة المستويات. وكان علم الاقتصاد أحداها و بمفهومه الشامل. إنّ قراءة دقيقة ومعمقة لعهده (عليه السلام) الى مالك الأشتر (رضوان الله عليه) تبين أن هناك تحليلات مهمة جداً على صعيد التحليل الاقتصادي الكلي(*). وكذلك على صعيد التحليل الاقتصادي الجزئي(*)، وحسب التسميات المعاصرة لهذا العلم وفروعه. حيث ان لكل من هذين التحليلين الاقتصاديين تطبيقات في عالمنا المعاصر وبنفس التسميات التي وردت في العهد أو قريبة جدا منها كما سيرد في البحث ان شاء الله تعالى. فأما على صعيد التحليل الكلي فقد ورد في العهد المبارك:

«وتفقّد ما يصلح أهل الخراج؛ فإنّ في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلاّ بهم؛ لأنّ الناس كلّهم عيال

على الخراج وأهله. فليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج»[٦]. في الحقيقة أن للخراج معنيين أحدهما عام والآخر خاص[٧]:- أما المعنى العام فيقصد به الأموال العامة التي تمثل دخل الدولة أو إيراداتها. كذلك نلحظ من تسمية أبو يوسف لكتابه بالخراج، حيث بحث فيه إيرادات الدولة من الغنيمة والفيء والخراج والجزية وعشور التجارة والصدقات.

- أما المعنى الخاص فهو يشير إلى الفريضة المالية (الوظيفة) التي تدفع للدولة بنظام معين سنوياً أو حسب المحصول، وهذا المعنى المقصود، ويعرفه الماوردي بأنه: ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها. ولكن المعنى الشائع للخراج هو ما يفرض على الأرض من ضريبة مالية وأرضها تسمى بالأراضي الخراجية[٨]. حيث تعتبر الضريبة مالية من ضمن الايرادات العامة.

إذاً، فإيراد الخراج يدخل في موضوع الإيرادات العامة وبالتالي ترتبط دراسته وتحليله بفرع التحليل الاقتصادي الكلي. يضاف الى ذلك مجموعة الآراء التي طرحها الامام (عليه السلام) على الخليفة الثاني والتي تتعلق بكيفية التعامل مع أموال المسلمين. وهذه الآراء كانت ترتكز على عنصرين رئيسيين هما: (الأول) يتعلق بكيفية التعامل مع الأرض و الأموال. أما (الثاني) فيتعلق بضرورة اختيار أشخاص مناسبين للقيام على إدارة أموال المسلمين وصيانتها[٩].

وكذلك عندما تولى الخلافة كان من أولويات موضوع الإصلاح هو التركيز على معالجة الخلل الاقتصادي المبني على السياسة المالية الخاطئة، وعلى تكوين جهاز اداري يقوم على صيانة أموال المسلمين[١٠].

أمّا على صعيد التحليل الجزئي، فقد ورد في العهد المبارك :

«ثمّ التجّار وذوي الصناعات فاستوص وأوص بهم خيراً؛ المقيم منهم، والمضطرب بماله، والمترفّق بيده؛ فإنّهم موادّ للمنافع وجلاّبها في البلاد في برّك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم أناس لمواضعها ولا يجترئون عليها (من بلاد أعدائك من أهل الصناعات التي أجرى الله الرفق منها على أيديهم فاحفظ حرمتهم، وآمن سبلهم، وخذ لهم بحقوقهم)؛ فإنّهم سلم لا

تُخاف بائقته، وصلح لا تُحذر غائلته، (أحبّ الأُمور إليهم أجمعها للأمن وأجمعها للسلطان)، فتفقّد أُمورهم بحضرتك، وفي حواشي بلادك. وليكن البيع والشراء بيعاً سمحاً، بموازين أعدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع»[١١].

في هذا الجزء من العهد يتناول الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) مواضيع ترتبط بالمنتجين في القطاع التجاري وفي القطاع الصناعي.

حيث أن دورهم جوهري باعتبارهم الركيزة الأساسية لاقتصاد الدولة. وانما تتحقق المنافع على أيديهم. وبذلك فإن الإمام علي (عليه السلام) قد سبق المدارس الفكرية بأكثر من ألف سنة في تحديد الفعاليات المنتجة. أذ تُعد، كما جاء في العهد المبارك، جميع القطاعات الاقتصادية منتجة دون استثناء. وأن هذه حقيقة مهمة جداً دارت حولها مناقشات طويلة من اجل تحديد الفعاليات المنتجة وغير المنتجة. فقد ابتدأت بالطبيعيين ومروراً بآدم سمث ووصولاً الى ساي الذي عاش في القرن التاسع عشر ليستقر الرأي عنده بان العمل المنتج هو عمل يستحدث بصورة مباشرة أو غير مباشرة منفعة جديدة[١٢].

كذلك أشار الامام (عليه السلام) في العهد إلى مسألة أساسية تتعلق بمراقبة عمل هؤلاء المنتجين من التجار والصناع ومنعهم من الوصول الى حالة الإحتكار(*) للمنافع المنتجة. فقد أكد على ذلك بقوله :«واعلم مع ذلك أنّ في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحّاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكّماً في البياعات، وذلك باب مضرّة للعامّة، وعيب على الولاة؛ فامنع الاحتكار فإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عنه»[١٣].

في الحقيقة، ان سيطرة حالة الاحتكار ستحدث ضرراً كبيراً في السوق يكون في مقدمة ضحاياها عموم الرعية. فهم المستهلكون لهذه السلع التي تم احتكارها.

ثالثاً: الموازين الأعدل أساس أُنموذج التوازن الاقتصادي

إنّ الحل الأمثل تأكد في العهد المبارك عندما أشار الإمام (عليه السلام) إلى الموازين الأعدل بقوله:

«وليكن البيع والشراء بيعاً سمحاً، بموازين أعدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع»[١٤].

أذن، فقد تحددت في العهد قاعدة علمية وأخلاقية يجب أن يسعى

الولاة لتنفيذها، والتي ستتجاوز مضرة العامة في حالة تحقيقها. ولكن موضوع الوصول الى الموازين الاعدل يفترض حتما وجود مبادئ وشروط مسبقة تستند الى تخطيط دقيق وتعقبه عملية التنفيذ ثم أخيراً تأتي المراقبة من قبل المسؤولين الحكوميين.

إن هذه المراحل المتتابعة لا يمكن إنجازها الا بوجود فكر اقتصادي ثاقب يدرك أن التوازن يكمن في جوهر الموازين الأعدل. وهذا في الحقيقة، هو نفس الهدف الذي يسعى المُخطِطون المُعاصرون الى تحقيقه في الاقتصادات المخططة والموجهة. وهي أسعار التوازن التي تتحدد عندها كميات توازنية مطلوبة و كميات توازنية معروضة للسلع والخدمات في السوق.

لقد توخى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لبرنامجِه الإصلاحي في المجال الاقتصادي الذي تضمنه العهد ألا يكون لمرحلة محددة فقط، بل للمراحل اللاحقة أيضاً. أي فيه صفة الاستمرار، وبالتالي لم يكتب العهد لمعالجة حالة طارئة، إنما حمل رسالة لاستشراف المستقبل.

كذلك نلحظ في الجملة (بموازينَ أعدل). اسم التفضيل (أعدل) الذي يدل على الاستمرارية. ففيه دلالة على الحاضر والاستمرار. كذلك يكون اسم التفضيل (أعدل) قابلا للتفاوت، بمعنى أن يصلح الفعل للمفاضلة بالزيادة أو النقصان. حيث يدل على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. فإذا احتيج إلى التقييد، زِيدتْ [مِنْ]، بعد أَفْعَل[١٥]. أي بعد كلمة أعدل.

إن تطبيق فكرة (الموازين الأعدل) التي وردت في العهد المبارك على الواقع الاقتصادي المعاصر تبين صحة ذلك. ابتداءً، لم يذكر العهد فكرة أخرى كالموازين الثابتة أو الموازين المتوازنة مثلاً، وإنما حدد بدقة جملة (موازين أعدل). فالغاية تذهب حتماً إلى حالة التوازن غير المستقرة. حيث إن التفسير اللغوي أكد أن كلمة أعدل تعني قابلاً للتفاوت في السوق.

ويُعدُّ هذا سبقاً علمياً لما ورد في عهد الإمام (عليه السلام). حيث ان تأكيد ذلك يتضح من المقارنةً، بين ما يُستنتج من فكرة (الموازين الأعدل) التي تحدد بأن حالة التوازن تكون غير مستقرة في السوق، وبين ما ورد في النظرية الاقتصادية الحديثة التي تؤكد أنّ حالة التوازن في سوق

السلع المختلفة تكون عرضة للتقلبات المستمرة، وأن السعر لا يكون مستقراً دائماً. إذ إنّ سبب ذلك يعود إلى التغيرات التي تحدث في آلية السوق، و خاصة التغيرات في ظروف الطلب والعرض التي تؤدي إلى حدوث الاختلالات[١٦]. فقد يحدث ارتفاع في سعر سلعة معينة أو خدمة معينة كلما كانت قوى الطلب على سلعة أكبر من قوى العرض، ينتج عنها نقص في العرض. وقد يحدث انخفاض في السعر كلما كانت قوى العرض أكبر من قوى الطلب في سوق سلعة، ينتج عنها فائض في العرض.

يتضح مما سبق أن هناك نموذجاً إقتصادياً للتوازن طرح في عهد الإمام (عليه السلام) يمكن الاستفادة منه في المراحل اللاحقة. حيث ستكون له تطبيقاته العملية لمعالجة الاختلالات التي تنتجها التغيرات في الظواهر الاقتصادية المحيطة بالمجتمعات الانسانية عبر الأزمنة المختلفة. كذلك سيكون بالإمكان أن يشتق من هذا النموذج الحلول الملائمة، وسيكون مرناً بحيث يستوعب ما تستجد من ظواهر وبكل متغيراتها. كذلك فإن التوجه نحو الأخذ بهذا النموذج يتطلب اختيار أيدي أمينة من ذوي الخبرة والمقدرة على التطبيق لتتمكن أدارة الدولة من الوصول الى أهدافها. وهذا ما تبين واضحا من الإدراك العميق للظواهر الاقتصادية من قبل الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وأمكانية التعامل معها على أرض الواقع العملي. فقد قام باختيار قادة تخرجوا من مدرسته الفكرية، لكي يشكل منهم كتلة واعية من قبيل مالك الأشتر وغيره[١٧]. حيث كانوا قيادات مؤمنة وواعية و مؤهلة فكرياً وميدانياً وقادرين على فهم وإدراك مضامين أهدافه بدقة، ومن ثم وضعها موضع التنفيذ من أجل إنجازها.

يتضح مما سبق ايضا، أن العهد يُظهر وجود فكر تدخلي من قبل الدولة وتوجيه اقتصادي مبرمج يستند الى تخطيط دقيق يستهدف تحقيق التوازن الشامل في المنظومات الاقتصادية. ان هذه الحقيقة تضمّنها عهد الإمام علي (عليه السلام) أيضاً، وسبق إلى أقرارها بأكثر من الف سنة فقهاء المالية العامة وعلماء الاقتصاد. لقد أنتظر هؤلاء حتى سنة ١٩٢٩ بداية الكساد الاعظم[١٨]، وحدوث الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ليعلنوا ضرورة تدخل الدولة للحيلولة دون

انهيار النظام الرأسمالي القائم على النظرية الكلاسيكية[١٩].

فالنظرية الكلاسيكية تؤمن بقدرة السوق على استعاده التوازن بنفسها، وعند حدوث اي خلل فان السوق تتوازن دائماً عند مستوى التوظيف الكامل وانه لا توجد بطالة لأن طلب العمل يساوي عرض العمل. ولكن النتيجة كانت على العكس من ذلك، فقد ثبت فشل اعتماد الدور الحيادي للدولة حيث لم تتحقق حالة التشغيل الكامل. لقد أعقب ذلك ظهور النظرية الكينزية التي تؤمن بتدخل الدولة فى السوق فى حالة الأزمات وأن السوق يمكن أن تتوازن دون التوظف الكامل وانه يوجد بطاله. لقد كان للنظرية الكينزية أثرها في اتجاه السياسة المالية والاقتصادية نحو مزيد من التدخل. حيث استهدفت بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام[٢٠]. وعند حلول عام ٢٠٠٨ حدثت الازمة المالية العالمية التي أعادت الى الأذهان تدخل الدولة من أجل حل المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية بل حتى البيئية. فبات تدخل الدولة مطلباً حتمياً ودائمياً في جميع البلدان، وليس لمرحلة مؤقتة وعند الأزمات فقط[٢١]. إن هذا يؤكد أيضاً ما ذهب اليه الإمام (عليه السلام) في العهد وأن النموذج المستنتج منه سيساهم في حل مشكلة الاختلالات فيما لو نفذت شروطه وتم تطبيقه بدقة.

رابعا: مدى إمكانية تطبيق الأنموذج المستنتج في إصلاح الخلل في التوازن الاقتصادي العام.

أن التوازن الاقتصادي يعتمد على وضع سابق و ظروف آنية. ويمكن تحديده على انه الوضع الذي يتيح فيه تناسب المكونات الإجمالية التي تحقق التصحيح الملائم للتدفقات، وثباتا في الأسعار، و تشغيلا للآلية الاقتصادية. انه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتفاعل فيها قوى جزئية او كلية معا، اذا ما توفرت شروط و ظروف محددة. و يمكن أن يؤدي عدم استمرار هذه الشروط أو نقصها أو زيادتها، مع ثبات غيرها الى حدوث ما يسمى بالخلل في التوازن الاقتصادي.

أذن فمعنى التوازن هو الحالة التي تتعادل فيها القوى المتضادة مع بعضها. فمثلا يحدث التوازن في السوق عندما يتساوى السعر في

خطط المشترين مع السعر في خطط البائعين كقوى متناقضة. فالسعر التوازني هو السعر الذي تكون عنده الكميات المطلوبة متساوية مع الكميات المعروضة.

كما وأن الكمية التوازنية هي الكمية التي يمكن الحصول عليها وبيعها عند السعر التوازني[٢٢].

مما سبق يتضح أن التوازن الاقتصادي يمثل المستوى الأمثل الذي يمكن أن يصل اليه النشاط الاقتصادي العام في بلد معين وفي فترة زمنية معينة. ولكن يجب أن نلحظ أن ما ذكرناه سيبقى بعيد المنال دون تدخل فعلي من قبل السلطات العامة ووفق الشروط التي استنتجناها من العهد المبارك(*). أن هذا ما حدث فعلا في الدول الرأسمالية. ولكن كان هذا التدخل قد وضعت أسسه نظريات ابتدأت بنظرية كينز ووصلت الى نظرية باريتو. وقد أدى الى حدوث كثيرٍ من حالات الاحتكار. فقد كانت كنتيجة لحالة المنافسة غير المقيدة التي تطورت الى حالة المنافسة الاحتكارية ثم الى حالة الاحتكار المطلق في صناعات كثيرة. اذ اعتقد الاقتصاديون الرأسماليون بأنها هي التي تحقق الوضع الأمثل للنظام الرأسمالي، وأنّ من أولويات التوازن العام هو الحفاظ على سعر السلعة من الهبوط حتى وإن أدى ذلك الحاق الضرر بالمستهلكين. وهو يسمح بتدمير فائض الناتج إذا كان هذا يُمكّن رجال الأعمال من منع تدهور أرباحه بدون إيذاء المستهلك من خلال ارتفاع السعر.

وكان الاقتصادي الإيطالي باريتو قد وضع نظرية الوضع الأمثل للنظام الاقتصادي الرأسمالي التي تتنكر لأي حل يتطلب تضحية من جانب الأغنياء (القلة) لتحسين مستوى الفقراء وهم الكثرة[٢٣].

أذن من كل ما سبق يمكن أن نستنتج بأن النموذج البديل لنماذج التوازن الاقتصادي العام، هو النموذج المستخلص من عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الأشتر (رضوان الله عليه) والذي يمكن وصفه بأنه:

أولاً: نموذج مرن للتوازن الاقتصادي العام.

ثانياً: يستهدف تنظيم كافة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

أما تنفيذه فيتطلب توفر الشروط الأساسية الآتية:

أولاً: تدخل حكومي في أقتصاد موجه ومبرمج.

ثانياً: إسناد مراكز القرارات الحكومية الى كوادر متخصصة، وذات كفاية عالية، ومؤمنة ببرنامج السياسة الاقتصادية المستهدفة.

ثالثاً: تفعيل منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا: هل يمكن بناء مخطط افتراضي عام لمنظومة اقتصادية متكاملة وفقاً للانموذج المكتشف؟

الاجابة، نعم يمكن ذلك من الناحية العملية، اذا افترضنا توفر جميع الشروط السابقة التي تحددت في الانموذج المكتشف. كما سيكون ممكناً بناء مخطط عام لمنظومة اقتصادية متكاملة. حيث يتضح فيها كيفية حدوث التفاعل الديناميكي بين مكوناتها الفكرية والتشريعية(*)، وهيكلها التنظيمي العام في كافة المجالات (التنظيمية والإقتصادية والإجتماعية). كما سنعتمد في ذلك على استراتيجيات التدخل الحكومي في أي اقتصاد موجّه يستهدف كافة الانشطة والفعاليات، كما في شكل رقم(٢). لقد نتج عن هذا التوجه منع الوصول الى الحالات السلبية كالاحتكارمثلاً، أثناء التطبيق في عصر الخلافة. اذ نص العهد المبارك وبصيغة الامر الى مالك الأشتر على ما يأتي: «وعيب على الولاة؛ فامنع الاحتكار، ..... فمن قارف حُكرة بعد نهيك فنكّل وعاقب في غير إسراف»(٢٤).

اذن، لقد كان الهدف واضحاً، وهو المحافظة على حالة التوازن الاقتصادي العام الذي يحقق الصالح العام، من خلال تدخل حكومي فعّال، لايتوانى فيه الولاة عن تنفيذ أحكام الشريعة.

والسؤال الذي يطرح هنا، هل تمكن الامام (عليه السلام) من تطبيق كامل للنموذج على أرض الواقع لكي تظهر نتائجه كاملة في تلك الفترة الزمنية؟ ستكون الإجابة، حتما، كلا، فقد تم تطبيق جزءٍ منه فقط. حيث لم تكن الظروف مؤاتية لعملية التطبيق بشكل كامل. حيث يعود سبب ذلك الى فترة حكمه القصيرة جداً، والمضطربة سياسياً أيضا(٢٥). حيث حدث الاغتيال المشؤوم عقيب حكم مارسه الامام (عليه السلام) طيلة أربع أو خمس سنوات تقريباً. فالأدلة التأريخية تؤكد أن الامام (عليه السلام) قد بدأ منذ اللحظة الأولى لتسلم زمام الحكم عقلية التغيير الحقيقية في كيان

هذه التجربة. وواصل سعيه في سبيل انجاح عملية التغيير واستشهد، وخر صريعاً بالمسجد وهو في قمة هذه المحاولة أو في آخر محاولة انجاح عملية التغيير وتصفية الانحراف الذي كان قد ترسخ في جسم المجتمع الاسلامي متمثلاً في معسكر منفصل عن الدولة الإسلامية الأم[٢٦].

كذلك لم تتوفر له القاعدة الشعبية الواعية والمستعدة لعملية التغيير التي يتطلع اليها. اذن فالامام (عليه السلام) كان أمامه حاجة ملحة حقيقية في بناء دولته الى قاعدة شعبية واعية يعتمد عليها في ترسيخ الاهداف على النطاق الاوسع وهذه القاعدة الشعبية لم تكن جاهزة له حينما تسلم زمام الحكم حتى يستطيع أن يتفق معها[٢٧].

أما من الناحية العملية، فإن مواجهة جميع تلك التحديات المركبة من ظواهر اقتصادية (*) واجتماعية، وفي نفس الوقت تطبيق النموذج المذكور يعد أمراً في غاية الصعوبة. حيث ان ذلك يتطلب استقراراً سياسياً وتشريعات مالية تتبعها سياسات دقيقة وواضحة. وقدر تعلق الامر بالظواهر الاقتصادية، فانها تتغير من فترة الى أخرى، وترتبط مع بعضها بعلاقات متشابكة ينبغي اكتشافها والتعرف على حركتها وكيفية التأثير فيها.

أن تصدي الإمام (عليه السلام) لمعالجة المشاكل التي أفرزتها هذه الظواهر الاقتصادية لم يكن مقتصراً على الزمن الذي كتب فيه العهد فحسب، وانما تطلع ايضا نحو الأزمان اللاحقة. وهذا يعني احتواء العهد على المبادئ الاقتصادية التي من شأنها الاستجابة لما تقضي به تغيرات الحياة وتبدلاتها وبما تقضي به حاجة الامة في تطورها. وبما أن التشريعات سواء منها المالية أو تلك التي تنظم مختلف الجوانب الاقتصادية هي جزء من التشريعات العامة في الاسلام. وبما أن الشريعة الاسلامية على جانبين:

الاول: تم ملؤه من قبل المشرع بصورة منجزة وهذا الجانب ثابت لا يقبل التغير.

والثاني: هو ما يشكل منطقة الفراغ التي ترك الاسلام مهمة ملئها الى الحاكم الشرعي[٢٨].

فسيكون بالإمكان اللجوء الى هذه المنطقة لمعالجة ما تفرزه الظواهر الاقتصادية من مشاكل وما تتركه من آثار على التوازن الاقتصادي العام.

حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال سن التشريعات المناسبة التي من شأنها تنظيم الحياة الاقتصادية.

كذلك يمكن تبنّي سياسة اقتصادية تدخلية مبرمجة ومدعومة بأساليب رقابية دقيقة في كل مرحلة زمنية وحسب الظروف المحيطة بكل بلد من البلدان. ومن أجل سبر أغوار هذا الموضوع الحيوي الذي استنتجناه من العهد المبارك، فسوف نتناوله في المبحث الاتي :

خامساً: التفعيل المبكر لمنطقة الفراغ التشريعي لمعالجة الحالات القائمة واستيعاب المستجدات المستقبلية

لقد إتضح لنا مما سبق بأن عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يكن لمرحلة محددة، بل كان رسالة لاستشراف المستقبل، بعث فيها برنامجاً اصلاحياً شاملاً. إن القراءة الدقيقة لعهده المبارك تبين أنّ هناك خطاباً موجهاً للأجيال القادمة. فقد كتب الامام (عليه السلام) فيه: «ثمّ أمضِ لكلّ يوم عمله؛ فإنّ لكلّ يوم ما فيه»[٢٩].

حقيقة، لو تأملنا بدقة في هذا النص، لاستطعنا الاستنتاج بإنّ هناك برنامجاً قد خطط له الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) بشكل مبكر للمراحل اللاحقة لعصره. فقد هيأ للمجتمعات الإنسانية المتطلعة لبنائها الحضاري المتجدد ما تتطلبه من مناهج ملائمة وفي كافة الميادين، وعلى الأخص في الميدان الاقتصادي. حيث توخى فيه حلولاً جوهرية تتناسب مع كل ما له تماس مباشر مع مفردات حياة البشر اليومية. كذلك فتح فيه آفاق البحث العلمي نحو استيعاب كل ما هو جديد.

وقدر تعلق الامر ببحثنا، فهناك اسئلة مهمة ربما يطرحها كثير من الباحثين، وقد كانت حسب اعتقادنا، شاخصة حتماً أمام ناظري الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) عندما كتب العهد المبارك وهي:

- كيف يمكن أن يكون النص التشريعي من السعة والفاعلية لكي يستوعب في كل مرحلة زمنية مستحدثات الحياة؟
- هل المستحدثات في الجانب الاقتصادي الناتجة (عن الاستجابة لكل متطلبات الواقع المعاملاتي اللامتناهي)[٣٠] والمتجددة ستحتاج الى تطوير مستمر في (التشريع بوصفه مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة الملزمة)[٣١]؟
- هل ما يسمى اليوم بمنطقة الفراغ

في التشريع الإسلامي ستستوعب تدخل المشرعين لملء منطقة المتغيرات التي ستصبح معقدة بسبب تطبيق نموذج (*) اقتصادي جديد؟

بادىء ذي بدء، لا بد من الاشارة الى أن فكرة الفراغ التشريعي تُعد من الأفكار العريقة في تاريخ الفكر الإسلامي وإن كان هذا التعبير حديثاً[٣٢]. ان التطور المستمر في كافة نواحي الحياة و ظهور ظروف جديدة سيقتضي حتماً اللجوء الى منطقة الفراغ. (فانّ مجال الفراغ التشريعي يشمل كل وضع جديد لم يرد فيه نص مباشر أو قاعدة عامة، من أوضاع البشر التي تحدث نتيجة للتطور ونمو المعرفة و نمو القدرة، اللذين يقتضيان أشكالاً جديدة ومتطورة من الضبط والسيطرة والتنظيم للمجتمع وللإنسان في المجتمع، من حيث التعامل والعمل في داخل المجتمع، ومن حيث العلاقة مع الطبيعة. ويواجه الإنسان الفرد، والجماعة، والدولة، والجنس البشري كل ما يولده هذا المجال من ظروفٍ جديدة تماماً تقتضي تشريعات تتناسب مع الضرورات، ومع أنواع الخيارات التي يقتضيها التكيف مع هذه الظروف الجديدة)[٣٣].

أن وجود تحديات مستمرة ومتزايدة أمام المجتمعات الانسانية، جعلت من الرجوع الى منطقة الفراغ التشريعي أمراً في غاية الأهمية في كل زمان وفي كل مجال. حيث إنّ تدخل الدولة في المجال التشريعي لملء منطقة الفراغ التي تمثلها العناصر المتحركة يصبح أمر حتمياً، واستجابةً للمتغيرات التي تطرئ على كافة الصعد، و بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي ضمن آليات المذهب الاقتصادي الإسلامي[٣٤]. هذا يعني أن منطقة الفراغ تمثل مساحة ديناميكية تسمح باستيعاب كافة المستجدات التي تحدث نتيجة للتطور العام في حياة الانسان.

مما يؤكد حقيقة استمرار الفكر الإسلامي حيوياً وقابلاً للتطبيق في كل زمان.

أما فيما يتعلق بالصلة بين منطقة الفراغ والسلطة التشريعية، فقد أجاب عنها السيد محمد باقر الصدر بقوله:

(فوفقاَ لنظرية الفراغ ليس من الضروري وجود نصوص شرعية لكل واقعة بل ان الشريعة نفسها تركت مجالاً باسم منطقة الفراغ

تعمل فيه السلطة التشريعية وفقاً للمصالح التي تراها في حركة الواقع الاجتماعي)[٣٥].

كذلك فان عملية البناء الحضاري وموضوع اختيار المنهج الفكري المناسب أمران متلازمان دائماً. فحركة التجديد التي تنشد حركة إصلاح شاملة إما ان تبتدأ من الصفر أو تكون استمراراً لصرح قائم بشرط استيعابه لكل تطور جدّيد. إنّ هذا ما أشار اليه السيد محمد باقر الصدر بقوله (إن عملية البناء لن تبدأ من الصفر لانها ليست غريبة على الامة بل لها جذور تأريخية ونفسية ومرتكزات فكرية، بينما أي عملية بناء أخرى تنقل مناهجها بصورة مصطنعة ومهذبة من وراء البحار لكي تطبق على العالم الاسلامي مما تضطرنا الى الابتداء من الصفر والامتداد بدون جذور)[٣٦].

أذن فالمقصود بـ منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي: هي تلك المساحة من الأمور والقضايا التي تركت الشريعة الإسلاميّة حق التشريع فيها لولي الأمر أو للسلطة التشريعية العامة بالتخويل أو بالإشراف من قبل ولي الأمر لكي يصدر فيها الحكم المناسب للظروف المتطورة بالشكل الذي يضمن الأهداف العامة للشريعة الإسلاميّة[٣٧].

وأخيراً، فأن علاج الاختلالات في المنظومات الاقتصادية سيشكل تحديا خطيراً إزاء المجتمعات الإنسانية في كل مرحلة زمنية. حيث إن هذا الموضوع سيعتمد كلياً على اكتشاف المذهب الاقتصادي في الإسلام الذي سيعتبر التحدي الأكبر أمام منطقة الفراغ. لقد حدد السيد محمد باقر الصدر إطار و جوهر منطقة الفراغ بقوله: (يجب أن نعطي هنا الفراغ أهمية كبيرة خلال عملية إكتشاف المذهب الإقتصادي، لأن يمثل جانباً من المذهب الاقتصادي في الإسلام. فإن المذهب الاقتصادي في الإسلام يشتمل على جانبين: أحدهما قد مُلئ من قِبل الإسلام بصورة مُنجزة لا تقبل التغيير والتبديل. و الآخر يشكل الفراغ في المذهب قد ترك الإسلام مهمة ملئها إلى الدولة (أو ولي الأمر) يملؤها وفقاً لمتطلبات الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي ومُقتضياتها في كل زمان[٣٨].

أما على الصعيد التشريعي للحياة الاقتصادية فقد حددها بقوله: (إنّ الإسلام لا يقدم مبادئه التشريعية للحياة الاقتصادية بوصفها علاجاً

مؤقتاً أو تنظيماً مرحلياً يجتازه التاريخ بعد فترة من الزمن إلى شكل آخر من أشكال التنظيم، و إنما يقدمها باعتبارها الصورة النظرية الصالحة لجميع العصور، فكان لابد لإعطاء الصورة هذا العموم والاستيعاب أن ينعكس تطور العصور فيها ضمن عنصر متحرك يمد الصورة بالقدرة على التكيف وفقاً لظروف مختلفة)[٣٩]. ويمكن تصور كيفية تواجد منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي ودرجة مرونتها في التمدد لاستيعاب المستجدات لا سيما في المجال الاقتصادي في المخطط البياني رقم (٢)

سادساً: تطبيق النموذج المستنتج في اصلاح الاقتصاد العراقي

باديء ذي بدأ، يجب تسليط الضوء على واقع الاقتصاد العراقي بشكل دقيق، لغرض التعرف على مستوى المشكلات التي يعاني منها. كذلك يجب تحديد الفترة الزمنية التي حدث فيها الخلل، لنتمكن من تحديد إمكانية تطبيق النموذج في عملية الاصلاح المستهدفة.

إن معرفة التطور في النظام الاقتصادي في العراق يتطلب دراسة معمقة وذات تحليل علمي دقيق، تمكّننا من تأشير نقاط الخلل فيه. كذلك يجب أن تبتدأ بمرحلة تأريخية أقدم بكثير من عام ٢٠٠٣. حيث يعتبرها كثير من الباحثين، السنة التي ابتدأت فيها تداعيات وخيمة على مجمل الحياة ومنها النشاط الاقتصادي. فقد شهد الاقتصاد العراقي منذ مطلع خمسينات القرن الماضي، وإلى الأن، تحولات في نظامه واتجاهاته وادائه و تعرض إلى انقطاعات وصدمات[٤٠]. وقد أصبح نتيجة ذلك يعاني من مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية في ان واحد. فقد أثرت التطورات السياسية سلباً وبشكل مباشر على الاقتصاد العراقي. حيث أدت الحروب المستمرة الى تدمير البنية التحتية، كذلك أصبحت القطاعات الرئيسة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والكثير من القطاعات الإنتاجية و الخدمية في حالة اختلال. حيث تعمق مع مرور الزمن ليصبح معتمداً على مورد وحيد هو النفط[٤١]. لقد نتج عن ذلك معدلات عالية من البطالة وخصوصاً من حملة الشهادات الجامعية، وكذلك تشوهات في سوق العمل بسبب وجود نسبة عالية من ضعيفي القدرات الفنية والتأهيل، وكذلك مشكلة التضخم الدائم

وارتفاع مستوى الأسعار وخصوصا الضرورية يقابله في نفس الوقت انخفاض في الدخل الفردي[٤٢].

كذلك فإنّ عدم وجود ستراتيجية محددة وبالتالي غياب النموذج الذي يرسم خارطة طريق واضحة أدى الى ظهور نهج توافقي متعدد الأطراف في عمل السلطة التشريعية وتشكيل الحكومة واتخاذ القرارات، مما ألحق الكثير من الأضرار على الاقتصاد والتنمية[٤٣]. كما فشل هذا النهج في إعادة هيكلة المنشآت الاقتصادية العامة. كذلك أصبحت القرارات القائمة على سياسة التأجيل تتأثر بالمشاكل الأخرى، مثل ربط إعادة الهيكلة بقانون يُشرّع للإصلاح الاقتصادي المُتعثر أصلاً بسبب استمرار أجواء التنافس والنزاع السياسي، والخوف من احتمالات الفساد المالي أو الفشل في الوصول إلى نتائج مفيدة سياسياً خاصةً مع توفر آليات مُقنعة لدى الحكومة للتعامل مع المُتسببين[٤٤]. كذلك تشير الظروف السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق الى التحول الى الاقتصاد الحر والقبول بشروط المؤسسات الدولية وحرية عمل الشركات متعددة الجنسية، وتحويل ملكية الدولة الى القطاع الخاص المحلي أو العربي أوالأجنبي[٤٥].

لقد أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة التوازن الى الاقتصاد العراقي أمراً حتمياً ويدعو إلى التفتيش الدقيق عن نموذج اقتصادي مناسبٍ يمكن تطبيقه علىً أرض الواقع.

حقيقة، إن تطبيق نموذج التوازن العام المستخلص من عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه)، يمكن ان يؤدي الى تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادية الشاملة في العراق. حيث أنه يمثل الستراتيجية البديلة التي تستهدف تنظيم كافة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية من أجل بناء قاعدة صلبة لإجراء وتطبيق سياسات الإصلاح. ومن إجل تطبيق هذا النموذج لا بد من توفر جميع شروطه التي ذكرناها في المبحث الرابع، والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية والإدارية والتشريعية. وكذلك فيما يتعلق بالستراتيجية المطلوبة لتنفيذه وبكل التفاصيل التي ذكرناها.

الإستنتاجات

إن القراءة الدقيقة و المعمقة للعهد

المبارك أوصلتنا إلى الاستنتاجات الآتية:

(١) اكتشاف اسس نموذج للتوازن الاقتصادي العام تنبثق من الفكر الإسلامي الحنيف. حيث يمكن أن يكون بديلاً للنماذج التي اقترحت وتم تطبيقها ولم تنجح كلياً في تفادي الأزمات الاقتصادية أو الاختلالات.

(١) أنه نموذج مرن ويمتاز بالاستمرار وعدم الجمود في مرحلة معينة من التنفيذ.

(٣) هناك تفعيل مُبكر لمنطقة الفراغ التشريعي الإسلامي بحيث تستوعب جميع التطورات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المختلفة.

(٥) تستوجب شروط تطبيق النموذج وجود قيادة مؤمنة، واعية، ومؤهلة تأهيلاً عالياً مثل شخصية مالك الأشتر (رضوان الله عليه). حيث كان العهد موجهاً اليه مباشرةً ليتحمل مسؤولية تنفيذه.

(٥) يمكن تطبيق النموذج للوصول الى الحلول المناسبة لكل واقع جديد، كواقع الاقتصاد العراقي مثلاً.

الخلاصة

بينت التحليلات السابقة لعهد أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه)، أنه رسالة لاستشراف المستقبل. فقد أستدللنا من الوصف الدقيق لبرنامجِه الإصلاحي في المجال الاقتصادي، على وجود نموذج مرن للتوازن الاقتصادي العام، يحمل صفة الاستمرار. أي هناك إمكانية لتطبيقه في المراحل اللاحقة ليكون بديلاً عن النماذج التي لم يسفر تطبيقها حتى الان عن نتائج مقنعة. فقد استمرت الاختلالات في التوازنات الاقتصادية العامة وأفرزت مشاكل لا حصر لها في مختلف بلدان العالم. وكان في مقدمتها مشكلة البطالة والاحتكار والتمايز الطبقي ووجودالاشخاص غير المناسبين في مراكز صنع القرارات.

إن تطبيق هذا النموذج يتطلب شروطاً محددة، تتمثل باقتصاد موجّه وفق سياسة تدخلية ترتكز على ستراتيجية ذات رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم. كذلك يمكن اللجوء الى منطقة الفراغ لسن التشريعات التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي القائم في كل مرحلة زمنية. ومن ثم لا بد من تهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب ذوي الكفايات العلمية في مراكز صنع القرارات.

وختاماً سيكون لتنفيذ هذا النموذج في حالة العراق نتائج إيجابية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. حيث ان الظروف الذاتية والموضوعية الحالية للاقتصاد الوطني تستوجب تدخلاً حكومياً فعالاً. فإعادة هيكلة القطاعات، لا سيما الأكثر تضرراً منها وهما القطاعان الصناعي والزراعي، أصبح أمراً حتمياً. كما سيؤثر التطبيق الصائب للنموذج في تنشيط العملية الإنتاجية لجميع القطاعات. اذ سيؤثر ذلك إيجابياً في تخفيض حجم الاستيرادات، وكذلك تخفيض نسبة مساهمة إيرادات النفط في مقدار الايرادات العامة للبلاد. حيث ستكون النتيجة التقليل من حدة الانكشاف الاقتصادي، فضلاً عن امتصاص قوة العمل العاطلة. أما على الصعيد الاجتماعي فأن التدخل الحكومي لا يقل أهمية. فالتركيبة المجتمعية بكل عناصرها تؤثر في المنظومة الاقتصادية، كونها الحاضنة لها. فهي تحتاج حالياً الى مؤسسات حكومية ناهضة تستجيب لمقومات تطورها، وعلى الاخص في المجالين الصحي والتعليمي دون التقليل من أهمية بقية الخدمات.

الهوامش

(١) محمد كاظم الخاقاني: منطقة الفراغ التشريعي: أنظر موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2dDMva9

(٢) السيد محمّد باقر الصدر: المرسل الرسول الرسالة ، دار التعارف ، بيروت- لبنان ١٩٩٢، ص. صفحة ٧١.

(٣) أنظر في ذلك : السيد محمد باقر الصدر: المحاضرة الاولى في الموقع موقع شبكة الانترنيت :
http://bit.ly/2gcRX3q

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) انظر أ. د. حسين على الشرهاني: منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة ، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الاولى- العدد الاول، ٢٠١٦. ص. ١٠٠.

(*) يهتم فرع الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل قضايا ومسائل ترتبط بعموم الاقتصاد القومي. ويأتي في المقام الأول التنبؤ بالدخل القومي، من خلال تحليل العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تظهر أنماط يمكن التنبؤ بها واتجاهاتها، وتأثيرها في بعضها البعض. وتشمل هذه العوامل مستوى العمالة / البطالة، والناتج القومي الإجمالي (GNP)، وميزان المدفوعات، والأسعار (الانكماش أو التضخم). كما يغطي فرع الاقتصاد الكلي أيضا دور السياسات المالية والنقدية، والنمو الاقتصادي، وتحديد مستويات الاستهلاك والاستثمار. انظر في ذلك موقع شبكة الانترنيت :
http://bit.ly/2f1isr6.

(*) يهتم فرع الاقتصاد الجزئي بدراسة وتحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الفردية للاقتصاد (مثل شخص، أسرة أو شركة أو صناعة). كما وتتركز دراسة الاقتصاد الجزئي بشكل اساسي على العوامل التي تؤثر في الخيارات الاقتصادية الفردية، وتأثير التغيرات في هذه العوامل على صناع القرارات الفردية. كذلك يهتم بدراسة كيفية تنسيق خياراتهم في الأسواق، وكيف يتم تحديد الأسعار والطلب في الأسواق الفردية. كما تشمل دراسة التحليل الجزئي الموضوعات الرئيسية وهي نظرية الطلب، ونظرية العرض، والطلب على العمالة وعوامل الإنتاج الأخرى. أنظر في ذلك موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2fMtrDQ.

أنظر في ذلك أيضا: محمد علي الليثي واخرين: النظرية الاقتصادية الجزئية. كلية التجارة جامعة الإسكندرية. ٢٠٠٣. ص ٢٠.

(٦) عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

(٧) أ.د. محمد ضياء الدين: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٨٥. ص ٢٥٩. انظر كذلك: الماوردي: الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠. ص١٤٦- ١٤٧.

(٨)د.توفيق سلطان اليوزبكي: دراسات في النظم العربية الإسلامية. ط٢. الموصل ١٩٧٩ ص. ١٥٦. نقلاً عن د.عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي: إقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، مديرية دار الكتب للطباعة. الموصل ١٩٨٨. ص. ٣٩.

(٩) أ.د. حسين على الشرهاني: منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) مصدر سابق، صفحة ٧٤.

(١٠) أ.د. حسين على الشرهاني: منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) مصدر سابق، ص. ٧٥.

(١١)عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

(١٢) د. كريم مهدي الحسناوي: مبادئ علم الاقتصاد، بغداد، ١٩٨٩. ص ١٢٢- ١٢٣.

(*) يقصد بالاحتكار، في المصطلح الاقتصادي، انفراد مشروع واحد بعرض سلعة ليس لها بديل. حيث أن شرط وجود الاحتكار اختفاء المنافسة التي يَعْرِضُ بها الاحتكار السلعة. إن سوق الاحتكار الكامل هي نقيض سوق المنافسة الكاملة، وهو نموذج يعقد بمعزل عن شروط انعقاد المنافسة الكاملة. وتتدرج حالات

الاحتكار حتى تصل الى حالة الاحتكار الكامل. و يقصد بالاحتكار الكامل أو الخالص انفراد مشروع واحد أو عارض واحد بعرض سلعة ما ليس لها بديل. وهذا يعني أن هذا العارض لايصطدم بأية منافسة في السوق لا من مشروع ينتج السلعة نفسها ولا من مشروع ينتج سلعاً بديلة. وعلى ذلك فإن شرط الاحتكار الكامل هو اختفاء المنافسة تماماً من السوق، وانفراد منتج فرد أو عارض وحيد بإنتاج سلعة ليس لها بديل. ويتحقق الاحتكار الكامل عندما يبلغ المنتج من القوة درجة كبيرة تمكنه من الحصول على جميع دخول المستهلكين مهما كان حجم إنتاجه. أو بتعبير آخر عندما يصل إلى درجة تمكنه من أن يرفع الثمن إلى المستوى الذي يحصل معه على كل دخول المستهلكين. ويتم ذلك حينما يكون الإيراد الكلي للمشروع ثابتاً عند أي ثمن، أي حينما تكون درجة مرونة منحنى الطلب (منحنى الإيراد المتوسط) واحداً صحيحاً. وما دام المنتج في حالة الاحتكار الكامل فإنه يستطيع أن يحصل على إيراد كلي وثابت (وهو دخول المستهلكين جميعاً). وبغض النظر عن مستوى الإنتاج فإن ربحه يبلغ أقصاه- وهو ما يسعى إلى تحقيقه- حينما تكون النفقات الكلية عند أدنى حد ممكن، ولذلك فإنه يسعى، تحقيقاً لهذا الغرض، إلى خفض الإنتاج إلى أدنى درجة ممكنة- ولو إلى وحدة واحدة- وإلى رفع الثمن إلى أقصى مستوى ممكن. وهذا يعني أن المنتج أو البائع يستطيع أن يحصل في حالة الاحتكار الكامل على جميع دخول المستهلكين.أنظر :

William J.BAUMOL, Alan S. BLINDER, William M. SCARTH: Economics, Principles and Policy, HBJ, 3ed Canadian ed. 1991, pp.554555- & p.571.

(١٣) عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) الى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

(١٤) عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) الى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

(١٥) أنظر الموقعين في شبكة الانترنيت:

http://www.ibtesamh.com/showthread-t_425983.html

http://www.drmosad.com/index75.htm

(١٦) د. إبراهيم سليمان قطف و د. علي محمد خليل: مبادئ الإقتصاد الجزئي، دار الحامد، عمّان- الأردن، ط١، ٢٠٠٤. ص ٧٨.

(١٧) أنظر في ذلك : السيد محمد باقر الصدر: المحاضرة الاولى في موقع شبكة الانترنيت:

http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=26722.

(١٨) أنظر:

Michael Parkin, Robin Bade; Macroeconomics 3rd ed. A-W.P.L. Ontario, 1997,pp.502,835,837.

(19)

Op. Cit. P. 800.

(٢٠) د.عادل فليح العلي و طلال محمود كداوي: إقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق ص ٥٦.

(٢١) أنظر في ذلك: أ. د. أحمد خلف الدخيل: المالية العامة من منظور قانوني، مطبعة جامعة تكريت، ٢٠١٣. ص ٥٠.

(٢٢) انظر في ذلك:

- Michael Parkin, Robin Bade; Macroeconomics, op.cit. p. 79

- Michael L. Katz, Harvey S. Rosen; Microeconomics. Irwin/McGraw-Hill, 3rd ed. New York, 1998. Pp. 370-376.

(*) أنظرمضمون نموذج التوازن الاقتصادي المستنتج من العهد الإمام علي (عليه السلام)، ص ١٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢٣) محمد علي شابرا: مستقبل علم الاقتصاد من منظور أسلامي ، ترجمة وفيق المصري المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ودار الفكر في دمشق ، ط ٢، ٢٠٠٥ ، ٤٣٧ . نقلا عن الصدر ٦٥٢

(*) راجع ص ٢٢ من هذا البحث حول موضوع منطقة الفراغ التشريعي لمعالجة الحالات القائمة واستيعاب المستجدات المستقبلية.

(٢٤) عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه

السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).
(٢٥) أنظر في ذلك : السيد محمد باقر الصدر: المحاضرة الاولى في موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2gcRX3q.
(٢٦) نفس المصدر السابق.
(٢٧) نفس المصدر السابق.
(*) الظاهرة الاقتصادية: هي تنظيم هادف لمجموعات عديدة من تركيبات عوامل لإنتاج بغرض خلق إنجازات عينية وغير عينية لإشباع رغبات سوقية أو اجتماعية بقصد الربح، أو بقصد تأمين سلع أو خدمات بسعر التكلفة (لعدم إمكانية تقديمها من جهات أخرى). كذلك يطلق على الظاهرة الاقتصادية في الحياة العملية تسميات مختلفة: شركة، مؤسسة، مشروع، منشأة، مصنع، معمل، إدارة، الخ.... أنظر في ذلك موقع شبكة الانترنيت
http://bit.ly/2fV4tlz.
أنظر أيضاً:
William J.BAUMOL, Alan S. BLINDER, William M. SCARTH: Economics, op. cit. pp. 1213-.
(٢٨) محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنية، ط ٢، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، شريعة قم، ص ١٨٦. نقلاً عن د. ضمير حسين المعموري: الفراغ التشريعي. فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ٢٠١٠. ص ٢٠٩.
(٢٩) عهد الامام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).
(٣٠) أُنظر د. ضمير حسين المعموري: الفراغ التشريعي. مصدر سابق ص ٢٠٥.
(٣١) المصدر السابق ص ٢٠٤.
(*) يعتبر النموذج الاقتصادي اسلوباً أو طريقة تهدف إلى عرض النظرية الاقتصادية بصورة مبسطة. حيث تصبح أكثر قابلية للتحليل و الفهم. والنموذج قد يكون على شكل معادلة رياضية أو رموز تعطي دلالة على طبيعة التغيرات والمؤثرات على الموضع المراد دراسته. انظر: د. إبراهيم سليمان قطف و د. علي محمد خليل. مصدر سابق. ص ٢٩.
أنظر كذلك:
William J.BAUMOL, Alan S. BLINDER, William M. SCARTH: Economics, op. cit. p.13.
(٣٢) السيد علي أكبر الحائري: منطقة الفراغ التشريعي الإسلامي. انظر موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2ftxvZa
(٣٣) محمد مهدي شمس الدين: مجالات الإجتهاد و مناطق الفراغ. نقلاً عن د. ضمير حسين المعموري: الفراغ التشريعي. فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ٢٠١٠. ص ٢٠٩.
(٣٤) د. عبد الجبار عبود الحلفي: الإمن الإقتصادي في فكر السيد محمد باقر الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ، ٢٠١٠. ص ٦٤٥.
(٣٥) حمد القبنجي: الإسلام المدني، دار الفكر الجديد، النجف الأشرف.نقلاً عن يعقوب يوسف الياسري: مشروعية بناء الدولة في فكر السيد محمد باقر الصدر بين الحق الالهي والتأصيل البشري. فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ٢٠١٠. ص ٢٥٥.
(٣٦) السيد محمد باقر الصدر: الإسلام يقود الحياة، مؤسسة الثقلين، دمشق. ص ١٨٠.
(٣٧) السيد علي أكبر الحائري: منطقة الفراغ التشريعي الإسلامي. مصدرسابق.

(٣٨) السيد محمد باقر الصدر: إقتصادنا، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة. ص ٣٦٢.
(٣٩) السيد محمد باقر الصدر: إقتصادنا. بيروت- لبنان. ص ٢٥٤.
(٤٠) د. أحمد ابريهي علي: الإقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب. انظر موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2fPSbuU.
(٤١) البنك الدولي: مساندة برنامج العراق للإصلاح الاقتصادي. انظر موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2fc3gEL.
(٤٢) أحمد الشبيبي: سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، ص ٧. انظر موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2fzX1LJ
(٤٣) د. أحمد ابريهي علي: الإقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، مصدر سابق.
(٤٤) المصدر السابق.
(٤٥) أحمد الشبيبي: مصدر سابق. ص ٣.

مصادر البحث ومراجعه

أولا: مصادر البحث ومراجعه باللغة العربية:

(١) إبراهيم سليمان قطف د. علي محمد خليل د.: مبادئ الإقتصاد الجزئي ، دار الحامد ، عمّان- الأردن، ط١ ، ٢٠٠٤.

(٢) أحمد ابريهي علي د.: الإقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب. موقع شبكة الانترنيت:

http://bit.ly/٢fPSbuU.

(٣) أحمد الشبيبي: سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية. موقع شبكة الانترنيت:

http://bit.ly/2fzX1LJ

(٤) أحمد خلف الدخيل أ.د.: المالية العامة من منظور قانوني، مطبعة جامعة تكريت، ٢٠١٣.

(٥) البنك الدولي: مساندة برنامج العراق للإصلاح الاقتصادي. موقع شبكة الانترنيت:

http://bit.ly/2fc3gEL

(٦) الماوردي: الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠.

(٧) حسين علي الشرهاني أ.د.: منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الاولى- العدد الاول، ٢٠١٦.

(٨) ضمير حسين المعموري د.: الفراغ التشريعي. فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ٢٠١٠.

(٩) عادل فليح العلي أ. د. وطلال محمود كداوي: إقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، مديريةدار الكتب للطباعة. الموصل ١٩٨٨.

(١٠) علي أكبر الحائري السيد: منطقة الفراغ التشريعي الإسلامي. موقع شبكة الانترنيت:

http://bit.ly/2ftxvZa.

(١١) عبد الجبار عبود الحلفي د.: الإمن الإقتصادي في فكر السيد محمد باقر الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط، ٢٠١٠.

(١٢) عهد الامام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه).

(١٣) كريم مهدي الحسناوي د.: مبادئ علم الاقتصاد، بغداد، ١٩٨٩.

(١٤) محمّد باقر الصدر (السيد): المرسل الرسول الرسالة، دار التعارف، بيروت- لبنان ١٩٩٢.

(١٥) محمد باقر الصدر(السيد): المحاضرة الاولى في موقع شبكة الانترنيت:

http://bi.ly/2gcRX3q.

(١٦) محمد باقر الصدر(السيد): إقتصادنا، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة.

(١٧) محمد باقر الصدر(السيد): الإسلام يقود الحياة، مؤسسة الثقلين، دمشق.

(١٧) محمد ضياء الدين أ .د.: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٨٥.

(١٨) محمد علي شابرا: مستقبل علم الاقتصاد من منظور أسلامي، ترجمة وفيق المصري المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ودار الفكر في دمشق، ط ٢، ٢٠٠٥.

(١٩) محمد كاظم الخاقاني: منطقة الفراغ التشريعي. موقع شبكة الانترنيت:
http://bit.ly/2dDMva9.

(٢٠) موقع في شبكة الانترنيت:
http://www.drmosad.com/index75.htm.

(٢١) موقع في شبكة الانترنيت:
http://www.ibtesamh.com/showthread-t_425983.html.

(٢٢) موقع في شبكة الانترنت:
http://bit.ly/2gsoItw.

(٢٣) موقع في شبكة الانترنيت :
http://bit.ly/2fgXJ2x.

(٢٤) يعقوب يوسف الياسري: مشروعية بناء الدولة في فكر السيد محمد باقر الصدر بين الحق الالهي والتأصيل البشري. فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ٢٠١٠.

ثانياً: مصادر البحث ومراجعه باللغة الإنكليزية:

(1) Michael Parkin, Robin Bade; Macroeconomics 3rd ed. A-W.P.L. Ontario, 1997.

(2) Michael L. Katz, Harvey S. Rosen; Microeconomics. Irwin/McGraw- Hill, 3rd ed. New York, 1998.

(3) William J.BAUMOL, Alan S. BLINDER, William M. SCARTH: Economics, Principles and Policy, HBJ, 3ed Canadian ed. 1991.

المخطط الافتراضي المقترح لتطبيق الانموذج المكتشف

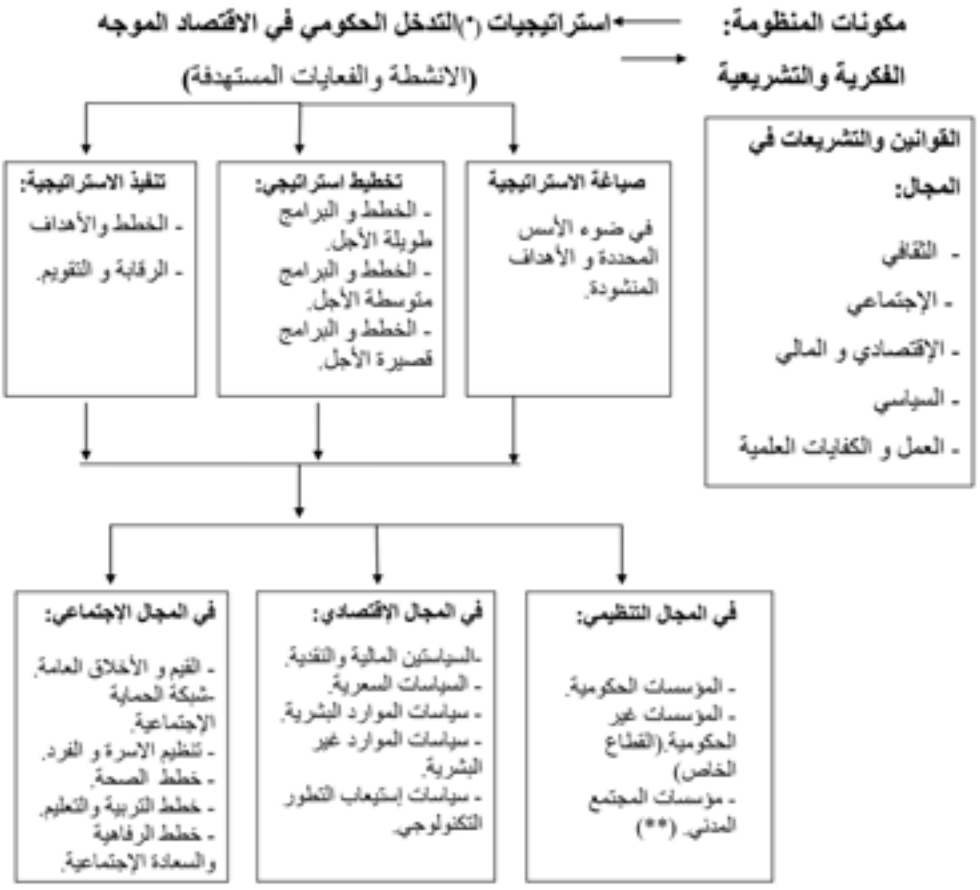

• يقصد بالإستراتيجية: هي نظاماً متقناً ذا جودة وتميز في اختيار الوسيلة او الوسائل الاجدى بين كافة الوسائل المتاحة للوصول الى هدفه المرجو مع العزم والارادة والتخطيط المحكم وتمثيله في المستقبل الآجل. كما انها اسلوب علمي موضوعي في التعامل مع العمليات المتوقع انجازها ضمن الخطة المرسومة سلفاً والمأمول تحقيقها وفق برنامج مدروس ومحدد مسبقاً، مع دراسة واعية للواقع وانشغالاته وامالـه وطموحاته وتوقعاته لتحقيق الاهداف المطلوبة.

أنظر في ذلك:

أحمد عبد المالك بريكي: دراسة تحليلية للإستراتيجيات التعليمية بوزارة التربية والتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة الواقع والآمال، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد ٤، العدد١٢، كانون الاول ٢٠١٤، ص ١٧.

أنظر كذلك:

د.جمال سلامة علي: تحليل العلاقات الدولية. دراسة في إدارة الصراع الدولي، دارالنهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٠. ود. حسين علاوي خليفة: النظرية الإستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة، بغداد، ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بموضوع صياغة الإستراتيجية القائمة على التطورات الحديثة، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات فيمكن تفسيره من خلال ابراز التصور للمرتكزات الرئيسية الآتية:

(١) تبني خطة متوازنة تستوعب المتغيرات الأساسية داخليا وخارجياً.

(٢) تحديد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية.

(٣) تقويم الموارد المتاحة لتحديد القوة والضعف في البيئة الداخلية.

(٤) تطوير البدائل واختيار الإستراتيجية الملائمة، ومن ثم تنفيذها، كوحدة واحدة منسجمة مع طبيعة تكنلوجيا المعلومات المتدفقة عبر شبكات المعلوماتية.

(٥) تكون الرقابة والتقويم متزامنة مع كل المراحل عبر وحدات المعلوماتية الخاصة بالرقابة والتقويم.

أنظر في ذلك:

د. طاهر الغالبي ود. واثق العبادي: تحليل أثر تكنولوجيا المعلومات على نماذج صياغة الإستراتيجيات في منظمات الاعمال. بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثاني، ٦- ٨ أيار ٢٠٠٢، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، بحوث المؤتمر- الجزء الأول، ص ٤٥-٤٦.

(**) المجتمع المدني: هو الاطار الذي يحتوي كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة تعود بالنفع على المجتمع. وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية والمهنية، والمنظمات الدينية، ومؤسسات العمل الخيري.

انظر الموقعين على شبكة الانترنت:

http://bit.ly/2fgXJ2x.

http://bit.ly/2gsoItw.

منطقة الثوابت والمتغيرات في التشريع الاسلامي

بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٢٣، ص٢

قَالَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامَ
وَإِنِّي أُقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَماً صَادِقاً لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيْءِ
الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً صَغِيراً أَوْ كَبِيراً لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شَدَّةً تَدَعُكَ قَلِيلَ
الْوَفْرِ ثَقِيلَ الظَّهْرِ ضَئِيلَ الْأَمْرِ وَالسَّلَامُ
نهج البلاغة :خطبة(٢٠)